المتابعة لانجب الا نيابة بسوء صلب الصلاة كالاركان قلكل وجه **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان سجود التلاوة يفتقر الى التسليم من غير نشهد مع قول ابي حنيفة ومالك انه يكبر للسجود ويرفع ولا يسلم فالاول مشبه بالسلام والثاني بتحفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان يقتضي بغيبة بتيها عن الخلق عادة فكان قرار عند من السجود كالقعدة ومع هذا قرر شرع غيبة عنده وهو الثاني فقرر من ذلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوارث عن الحاضرين **ومن ذلك** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول لا يمكن الرجل عند تلبسه مقام القولة حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للستر الغايم بالخلق وذلك لان امر الله ينفعل وما زال عليه مفعما لا وجود له حقيقة وكانه معذور والسلام لا يكون الا بعد شهود له ليخاطب فافهم وهنا اسرار لا تستطر وكتاب رحمه الله الامام ابي حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه فتفهم وجود من يسلم عليه لتبعد الغيبة لكون تمام حضرة جمع لا يصح فيها غيبة **ومن ذلك** قول الاية انه لو قرا اية سجدة ومر على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد طهر ومع قول الشافعية انه يطهر ويأتي بالسجود وان كان قد كرر الاية مرارا اتي بجميع السجدات فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انه كما خاطب بالسجود الان كان منظورا ووجه الثاني لتوجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك امر بقراءته **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو كرر اية التسجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة من الجميع مع قول بقية الائمة انه كما يكفي السجود في اية من السجود في اية اخرى بل كرر السجود بتعدد تكرر القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر

باب سجود الشكر

قد استحبه الشافعي ومن تبعه لنعمة يسجد لله شكرا على ذلك وبه قال احمد وكان ابو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل نقل محمد الحسن عنهما انه كرهه كما كرهه مالك وجاء عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا باس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول النعم لم تزل دائمة على العبد كما ان النقمة لم تزل دائمة عنه فلا يحصي العبد ثناء على الله تعالى لكن ثم نعم ونقم لارى تتجدد وتتدرج فكان السجود لها اكمل ووجه الثاني تمام العبد بسجود الشكر انه ليس لله عليه نعم الا وهي تجزله وانه يرى عنده وذلك يوجب بقلة الشكر ولهذا كره من كره فكانا تاركين بتقيد لا اجيء ثناء على الله لو سجدت لان افتتاح الوجود ودوامه على ذلك الا بدي بيد الله كون ذلك خلقا الى يكيفنا ما وانما لا يخلق له عز وجل فلذلك كان تركه السجود اولى **ومن ذلك** قول الشافعية في الاعتراف بالنعم من العجز عن مقابلتها بسجود او غيره فانه **ومن ذلك** قول الشافعية الملائكة انه يستحب للصبي اذا مر باية سجدة ان يتمثلها او اية عذاب ان يستعيذ مع قول ابي حنيفة بكراهة ذلك والعرض فالاول مخفف والثاني مشدد ورجع الاول

مرتبتي

مرتبتي الميزان ووجه الاول انهما رالعبد الغافقة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لا سيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يغلب عليهم التعلق مع تجلياتهم بتجليات الحق تعالى الى الخلق وهم والثاني خاص بالاصاغر الذين اخر سنهم هيبة الله تعالى فظهر امرا بالسؤال فاقرارا على التعلق فكان من رحمة الله تعالى بهم فيه تكليف الامام طلبهم بالسؤال ويعزا بعضهم لما فيها من شدة الهيبة والعظمة بخلاف الموائل لعلقها بالحاجة فيها وخفة الهيبة فافهم

باب صلاة النفل

اتفق الائمة الاربعة على ان السوائل الراتبة ستة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشا وكذلك اتفقوا على وجوب قضا الفوائت من الفرايض فمن اما اتفقوا عليه واما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي اكد الرواتب مع الفرايض الوتر مع قول احمد ان اكدها ركعتان الفجر ومع قول ابي حنيفة ان الوتر واجب فالاول والثاني مخففان بجعل الوتر والفجر نافلة مؤكدة فالثالث مشدد بجعل الوتر واجبا فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلاة الخمس للاعرابي حين قال له هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع وظاهره في وجوب ما زاد على الخمس صلوات الا ان يجب بعارض كنذر ووجه الثاني كثرة التاكيد من الشارع في صلاة الوتر ودونه ما تاكيد في صلاة المغرب وما اكد فيه الشارع قموا لوجوب استنبه فتكون مرتبته فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف رحمه الله الامام ابي حنيفة حيث عابر بترك لفظ الفرض والواجب وبين معناه بما جعل ما فرضه الله تعالى اعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان للبحث عن المعنى ادب مع الله تعالى ومع نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع الامام ابي حنيفة على مثاله ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يحب رفع رتبته فتشريع ربه على تشريعه هو ولو كان ذكر ما ذكره تعالى ولم ينظر الى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الحلف لفظ والحق انهما عند الامام ابي حنيفة مختلفان والخلف معنوي لا مر لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي اوجبه صلى الله عليه وسلم عنده امر فرتبة ما فرضه الله فانا لا نعلم من الله الا ما اتانا به الشارع عنه وغايته ما قلناه هنا تخصيص الانبيا عليهم الصلاة والسلام بالدعا لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترحم وان كانت الصلاة من الله في اللغة الرحمة تخصيصا للشارع عن سائر الاولياء وكثيرا ما يسر الشارع اشياء على سنن واحد ويجب بعضها المجتهد باجتهاده كما اختلف قال الشافعي ذكر مع قضي الافطار وتنقض الاعضاء وغير ذلك من خصال الفطر كالاستنجا فانه من خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه قال من السنة عندهم وهو واجب منها عندهم ما هو عندهم غير واجب وقد ذهل بعضهم عن اصطلاح الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذا من قوله انه سنة فقال مقرر كذا في رسمه ويقول